

الاستثمار في العراق

المشكلة والحلول الذكية

الدكتور محمد القريني

٨ تشرين الأول ٢٠٢٦

تمنحنا مناسبة يوم المستثمر العالمي فرصة لمراجعة سؤال يمس مستقبل العراق: كيف نجعل الاستثمار عملاً ممكناً ومجزياً لمن يملك الكفاءة والمال والفكرة، وكيف نحميه من التعطيل والابتزاز وتغير القواعد أثناء التنفيذ؟ قيمة هذه المناسبة تُقاس بما يتغير بعدها في حياة المستثمر: معاملة تُنجز، ومعلومة تُنشر، وحق يُحى، ومشروع يبدأ الإنتاج.

أرى أن نقطة البداية هي الاعتراف بأن المستثمر يحسب كلفة عدم اليقين. فقد يتحمل ضريبة معلومة أو أجراً عادلاً للخدمة، لكنه يتردد حين يعجز عن معرفة من يقرر، وكم يستغرق القرار، وهل سيبقى العقد نافذاً بعد تبدل المسؤول. وكلما ارتفعت هذه المخاطر طلب عائداً أعلى، أو اختار نشاطاً سريعاً محدود الالتزام، أو نقل ماله إلى مكان يستطيع فيه التخطيط.

ولذلك فإن الإصلاح الاستثماري الذي يحتاجه العراق يبدأ بتنظيم سلطة الدولة على المشروع: من يمنح الأرض؟ من يوافق؟ من يحاسب؟ من يدفع؟ ومن يفصل في النزاع؟ الإجابة العملية عن هذه الأسئلة تخفض كلفة الاستثمار وتفتح المجال أمام المنتج الكفوء، العراقي والأجنبي معاً.

أولاً: تشخيص صريح لواقع الاستثمار

المحاصصة تصبح عبئاً اقتصادياً حين تتحكم في أبواب السوق

المشكلة في المحاصصة الحزبية تبدأ حين تتحول المواقع الإدارية إلى أدوات لتوزيع الأراضي والعقود والموافقات وحماية المصالح. عندها يصبح قرب المستثمر من صاحب النفوذ عاملاً في سرعة معاملته، وتضعف المنافسة على الجودة والسعر. وقد يتردد الموظف المهني في رفض طلب مدعوم سياسياً، فيما يعجز المستثمر المستقل عن الوصول إلى صاحب القرار.

لهذا التشخيص أساس بحثي. فقد تناول البنك الدولي أثر تقاسم السلطة والمنافع وشبكات المحسوبية في إضعاف المؤسسات العراقية، ودرست أبحاث تشاتام هاوس الصلة بين التعيينات والنفوذ الحزبي والفساد المؤسسي بعد

عام ٢٠٠٣. وهذه قراءات لبنية الحكم وحوافزها؛ أما نسبة مخالفة إلى شخص أو شركة فتحتاج أدلة تخص تلك الواقعة. (١) (٢)

وفي مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٥ حصل العراق على ٢٨ من ١٠٠، بالمرتبة ١٣٦ من أصل ١٨٢ دولة. المؤشر يقيس تصورات عن فساد القطاع العام، ولا يمثل نسبة الموظفين الفاسدين أو مقدار الأموال المهدرة. وتزداد الصورة وضوحاً في مسح منشآت البنك الدولي لعام ٢٠٢٢: بلغ مؤشر التعرض لطلب رشوة واحدة على الأقل ٥٠,٥٪، وكانت نسبة المنشآت التي لديها قرض مصرفي أو خط ائتمان ٢,٣٪ فقط. هذه نتائج مسح شمل ١٩,٠١٩ منشأة رسمية في قطاعات محددة، جُمعت بياناته بين أواخر ٢٠٢١ وأب ٢٠٢٢؛ نستخدمها لتشخيص عوائق موثقة، دون تقديمها بوصفها قياساً جديداً لعام ٢٠٢٦. (٣) (٤)

المشكلات التي تقلّ مناقشتها علناً

تحتاج الدولة إلى الاستماع لما يخشى المستثمر قوله في اجتماع رسمي: طلب إدخال شريك يتيح الوصول إلى الموافقات، أو فرض مقاول ثانوي، أو إبقاء الملف معلقاً دون رفض مكتوب، أو ضغط لدفع مبالغ لا تظهر في الرسوم. وتذكر تقارير مناخ الاستثمار التدخل السياسي والرشوة والابتزاز ضمن المخاطر التي تواجه الأعمال في العراق. لكن انتشار كل ممارسة يختلف بحسب القطاع والمكان، ولا نملك من المصادر العامة إحصاءً شاملاً للحالات المخفية. (٥)

الطريقة الجادة لكشف هذه الوقائع هي قناة شكاوى مستقلة عن الموظف والجهة المشكو منهما، تُحفظ فيها الأدلة وتُحمى هوية المبلّغ وفق القانون، مع إحالة الاشتباه إلى القضاء. وينبغي أن تشمل المتابعة الضغوط خارج الدائرة الرسمية، أيّاً كانت صفتها الحزبية أو المسلحة أو العشائرية، من دون وصم جماعة بأكملها. المستثمر يحتاج إلى حماية الدولة، ويجب أن يستطيع اختيار شريكه ومجهيزه على أساس العمل الحقيقي.

وفي المقابل، هناك خوف داخل الإدارة نفسها. فقد يتجنب الموظف التوقيع حين تكون التعليمات متعارضة أو حين لا يعرف كيف ستُفسر قراراته لاحقاً. يحتاج الإصلاح إلى أسباب قرار مكتوبة، وصلاحيات محددة، ومراجعة قانونية سريعة. بهذه الأدوات نحاسب التعسف ونمكّن الموظف النزاهة من الإنجاز، مع بقاء مسؤوليته عن المخالفة.

الإجازة والأرض والتمويل حلقات متصلة

قد يحصل المستثمر على إجازة، ثم يواجه أرضاً متنازعا عليها، أو استخداماً غير متوافق مع التخطيط، أو كهرباء وماء يحتاجان إلى تمويل لم يُحدد بعد. وقد ينجز عمله لجهة عامة ثم تتأخر مستحققاته، فتتوقف أجور العاملين

والتزامات المجهزين. وقد وثّق صندوق النقد الدولي في مشاورات ٢٠٢٥ ضغوط التمويل وتراكم متأخرات خلال ٢٠٢٤، إلى جانب ضعف الوساطة المصرفية ومشكلات القطاع الكهربائي والحوكمة. (٦)

هنا تتحول مدة الانتظار إلى كلفة تمويل فعلية، وقد يخسر المشروع جدواه قبل أن يبدأ. ومن الخطأ تقييم هيئة الاستثمار بعدد الإجازات وحده؛ يلزم تتبع ما انتقل منها إلى تمويل فعلي، ثم إنشاء، ثم تشغيل مستمر ووظائف مدفوعة وإنتاج قابل للبيع.

ثانياً: ماذا تقول سوق الأوراق المالية؟

حماية المساهم وحماية صاحب المصنع تتطلبان إجراءات مختلفة ومتكاملة. فالسوق المالية تساعد على تعبئة المدخرات وتمويل الشركات وإتاحة التخارج، بينما يحتاج المشروع التشغيلي إلى الأرض والخدمات والتراخيص والزبائن. والانتقال من تداول الأسهم إلى تمويل الإنتاج يتطلب إفصاحاً موثقاً وإصدارات رأسمالية تُستخدم حصيلتها في نشاط معلوم.

وفق تقرير هيئة الأوراق المالية للفصل الثاني من ٢٠٢٦، بلغت قيمة التداول نحو ٣٣٠,٦ مليار دينار، بزيادة ٢٧٣,٦٪ عن الفصل المقابل من ٢٠٢٥. غير أن العقود الخاصة شكّلت ٧٦,٧٪ من قيمة التداول، وبلغت حصة منصة الشركات غير المفصحة ٤٩,١٪ من إجمالي قيمة التداول. النسبتان تصفان بُعدين مختلفين، ولا يجوز جمعهما. (٧)

تستدعي هذه الأرقام قراءة متأنية. الصفقة الخاصة قد تكون انتقال ملكية مشروعاً تماماً، لكن ارتفاع التداول لا يثبت وحده اتساع السيولة اليومية أو وصول أموال جديدة إلى الشركات. ووجود التداول في منصة الشركات غير المفصحة يستدعي بيان سبب عدم الإفصاح ومدته والإجراء الرقابي، مع توضيح المخاطر للمشتري؛ ولا يثبت بذاته وقوع احتيال.

أقترح أن تنصدر التقارير الدورية معلومات يستطيع المستثمر العادي فهمها: الشركات المتأخرة في الإفصاح، مدة التأخر، التعاملات مع الأطراف المرتبطة، الأموال الجديدة التي جمعها الشركات، وكيف استخدمت، وعدد الشكاوى ونتائجها. وتحتاج أموال العملاء إلى فصل وحفظ ورقابة واضحة وفق الأطر النافذة، ويحتاج مساهم الأقلية إلى أدوات فعالة للاعتراض على تعارض المصالح. هذا جزء مباشر من الثقافة الاستثمارية وحماية المدخرات.

ثالثاً: حلول عملية يمكن البدء بها

١. تشغيل النافذة الواحدة بصلاحية فعلية

النافذة الواحدة موجودة في قانون الاستثمار. وتنص المادة ٢٠، في النص المعدل المنشور رسمياً، على مندوبين مخولين، وعلى إجابة الجهات القطاعية خلال ١٥ يوماً من تبليغها، وتسبب الرفض، وتحدد أثراً لعدم الرد ضمن هذا الإجراء. لذلك يبدأ الإصلاح بمراجعة التطبيق والصلاحيات. وهذا الحكم له نطاق قانوني محدد؛ فلا يصح تحويله إلى موافقة تلقائية عامة تتجاوز حقوق الأرض أو اشتراطات البيئة والسلامة. (٨)

عملياً، يُمنح كل طلب رقم متابعة واحداً، وتُحدد قائمة وثائقه مرة واحدة، ويعرف صاحبه الجهة التي يوجد لديها الملف وسبب التوقف وموعد القرار. تتبادل الجهات البيانات في ما بينها، وتُرفع الحالات المتأخرة إلى المسؤول المخول وفق القانون. ويُنشر جدول موحد للرسوم والمستندات ومدد الإنجاز، برقم إصدار وتاريخ نفاذ. أما الاعتراض على قرار أو رفض فيبقى متاحاً عبر مساره القانوني.

تبدأ الرقمنة بعد حذف التكرار وتحديد المسؤولية. ويمكن تحسين الإجراء أولاً بالأدوات المتاحة، ثم ربط الأنظمة تدريجياً؛ فشراء منصة جديدة لا يمنح موظفيها صلاحية القرار.

٢. تجهيز الأرض قبل تسويق الفرصة

ينبغي أن تصاحب كل فرصة استثمارية حزمة معلومات معتمدة: الملكية والقيود والإشغالات، والاستعمال المسموح، والموقع والحدود، والموافقات المطلوبة، والطاقة الكهربائية والماء والطرق المتاحة، وكلفة إيصالها والجهة التي تتحملها. وتُعلن النواقص صراحةً قبل استدراج المستثمرين.

تُطرح الأرض بمنافسة معلنة وتقييم واضح، ويُربط استمرار الانتفاع بمراحل تنفيذ وتمويل محددة. ويُفصل بين التأخر الذي سببه المستثمر والتأخر الذي تسببت به الدولة. أما تغيير الحقوق أو سحبها فيجري وفق العقد والقانون وحق الاعتراض؛ بهذه القواعد يمكن الحد من حجز الأراضي للمضاربة مع حماية المستثمر الجاد.

٣. إغلاق باب التعليمات الشفهية وتعارض المصالح

كل توجيه يغير ترتيب الطلبات أو شروط المنافسة أو كلفة المشروع ينبغي أن يُسجل مع سببه وسنده وصاحبه. ويُفصح أصحاب القرار عن مصالحهم ذات الصلة ويتنحون عند التعارض. وتتحقق الجهات المختصة من المستفيد الحقيقي، أي الشخص الذي يملك المشروع أو يسيطر عليه في النهاية، ومن صلته بالمنافسين والمقاولين الثانويين.

يُنشر من قرارات الإحالة والعقود والتعديلات ما يسمح بمراقبة العدالة والكلفة، مع حماية الأسرار التجارية والبيانات الشخصية التي يوجب القانون حمايتها. ويكون التعطيل غير المبرر قابلاً للمراجعة مثل القرار المخالف. هذه الإجراءات تحتاج إرادة سياسية، لأن الحد من السلطة التقديرية غير المعلنة يمس مصالح تستفيد من الغموض.

٤. جعل العقد الحكومي قابلاً للتمويل

قبل توقيع عقد طويل الأجل، على الجهة العامة أن تُظهر مصدر تمويل التزاماتها ومسار إقرار المستحقات ودفعها. وتُعتمد مراحل إنجاز قابلة للفحص، ومحاضر استلام محددة المدة، وسجل يبين المستحقات المقبولة وأعمارها. وتُعالج المتأخرات بعد تدقيقها وتصنيفها، بجدول واقعي ممول.

يمكن بحث حسابات مخصصة أو ضمانات محدودة للمشروعات المؤهلة متى سمحت القواعد والتخصيصات. لكن الضمان السيادي التزم على المال العام، ولذلك يجب تسعير مخاطره وإظهار حدوده وكلفته المحتملة. وأي شراكة بين القطاعين تحتاج مقارنة كلفتها ومخاطرها ببديل التنفيذ العام، مع عقود قابلة للإدارة طوال مدتها.

٥. تسهيل التحويل والتمويل بامثال واضح

في ١٩ حزيران ٢٠٢٦ أُدرج العراق ضمن الدول الخاضعة للمتابعة المعززة لدى مجموعة العمل المالي، وأعلن البنك المركزي خطة العمل المشتركة. يتطلب هذا الواقع تقدماً قابلاً للإثبات في مكافحة غسل الأموال ومعرفة المستفيد الحقيقي وتنفيذ الرقابة على أساس المخاطر. وتؤكد المجموعة أن الإدراج لا يستدعي قطع فئات العملاء أو تطبيق عناية مشددة بصورة عامة لمجرد الإدراج. (٩) (١٠)

المطلوب للمستثمر مسار مصرفي معلوم الوثائق والرسوم والمدة، وشرح للنقص أو سبب الرفض بقدر ما يسمح به القانون، وقناة تظلم لا تعطل الإبلاغ عن العمليات المشبوهة. ويجب اختبار قابلية تحويل رأس المال والعوائد المشروعة منذ إعداد المشروع، مع بيان التزامات الضرائب والتدقيق، بدلاً من اكتشاف العائق عند التخارج.

أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة فتحتاج تقييماً لقدرتها على توليد النقد، وتمويل معداتها وفواتيرها وعقودها المقبولة ضمن الأدوات المسموح بها. ويمكن تجربة ضمان ائتماني جزئي محدود الكلفة وبمعايير منشورة؛ يحتفظ المصرف بحصة مؤثرة من المخاطرة حتى تبقى لديه حوافز لفحص المقترض ومتابعته.

٦. توفير خدمات موثوقة في مواقع مختارة

يمكن البدء بمناطق إنتاج وخدمات محدودة تملك أرضاً واضحة وطلباً مثبتاً، وتوفير كهرباء وماء واتصال وطرق داخلية لها وفق مستوى خدمة وتعرفة معلنين. ويتم اختيار المواقع والمشروعات بمعايير متاحة للجميع، مع إظهار كلفة تجهيزها على الخزينة.

تستحق فرص التخزين المبرد، والتعبئة والصناعات الغذائية، والصيانة الصناعية، والخدمات اللوجستية والرقمية، وكفاءة الطاقة والمياه دراسة جدوى جدية. وتختلف الأولوية بحسب الطلب والموقع والموارد. ويجب إدخال استهلاك المياه والآثار البيئية في التقييم؛ فقد وثّق البنك الدولي ارتباط تحديات العراق المائية والمناخية باستدامة النمو. (١١)

وللاستثمار أثر اجتماعي مباشر: كلما كانت فرص العمل والتجهيز المحلي معلومة وعادلة، ووجد المجتمع المحيط قناة لمعالجة الأضرار والتعويضات القانونية، تحسنت فرص استمرار المشروع. وتُدار هذه الالتزامات بعقود وإجراءات رسمية تمنع تحولها إلى جبايات أو حصص مفروضة.

٧. ربط الحوافز بنتائج مثبتة

أقترح أن تُصمم الحوافز الجديدة ضمن صلاحيات القانون على أساس نتائج يمكن التحقق منها: تشغيل مستمر بأجور مدفوعة، وتدريب فعلي، وإنتاج أو تصدير، وقيمة مضافة وكفاءة في استخدام الموارد. ويُعلن سقف الكلفة والمدة وشروط الاستحقاق والاسترداد عند الإخلال، مع احترام الحقوق القائمة وعدم تغييرها بأثر رجعي. وقد تفيد خدمة كهرباء موثوقة أو تقليص تأخر الدفع مشروعاً منتجاً أكثر من إعفاء إضافي. لذلك تُقارن البدائل بكلفتها لكل نتيجة متحققة، ويُفحص سجل الرواتب والعقود والفواتير لمنع الوظائف الوهمية وتضخيم الإنجاز. وينبغي أن تشمل المعايير المستثمر الصغير الذي يستوفها، من دون اشتراط الوصول إلى مكتب نافذ.

٨. حماية العقد وحق التخارج

ينبغي أن يحدد العقد منذ البداية كيفية تسليم الأرض وقياس الإنجاز وتعديل الأسعار ضمن شروطه، وأثر القوة القاهرة والتأخر، وتسوية النزاع وإنهاء العلاقة والتعويض حيث يستحق. ويحتاج المستثمر إلى معرفة كيف ينفذ حكماً أو قراراً نهائياً، لا الاكتفاء بوجود بند في العقد.

دخلت اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها حيز النفاذ للعراق في ٩ شباط ٢٠٢٢؛ لكن تطبيقها يظل خاضعاً لنطاقها وتحفظاتها والإجراءات ذات الصلة. وقد ناقش برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول ٢٠٢٥ مشروع قانون التحكيم التجاري؛ وجود مشروع قانون لا يثبت نفاذه. (١٢) (١٣)

ولبعض الاستثمارات العابرة للحدود يمكن بحث تأمين مخاطر سياسية لدى مؤسسات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وفق أهلية المشروع وشروط التغطية. هذا التأمين لا يضمن الربح التجاري أو يحمي تلقائياً من انخفاض سعر العملة. (١٤)

رابعاً: برنامج تنفيذ يمكن محاسبة الإدارة عليه

أقترح أن تكلف الحكومة الجهات القائمة ببرنامج تجريبي محدد، تتولى الهيئة الوطنية للاستثمار تنسيق مساره الاستثماري، مع هيئات المحافظات والوزارات المختصة، ويحتفظ البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية باختصاصيهما الرقابيين. ويُراعى توزيع الصلاحيات واختلاف الأطر القانونية في إقليم كردستان. وتكون مهمة المتابعة العليا رفع التعارضات إلى صاحب الاختصاص ومساءلة المقصر، مع احترام استقلال القضاء. يمكن اختيار عشر فرص جاهزة في ثلاثة مواقع بمعايير معلنة، بالتوازي مع مراجعة عينة من الطلبات المتعثرة لكشف أسبابها. هذه أعداد مقترحة لتجربة يمكن إدارتها، وليست تقديراً لحجم الاستثمار الذي سيتحقق.

المدة من بدء البرنامج	العمل المطلوب	المسؤول التنفيذي	الدليل المنشور على الإنجاز
أول ٣٠ يوماً	حصر الموافقات والرسوم والصلاحيات، وقياس زمن المعاملة، وتدقيق جاهزية الفرص	هيئات الاستثمار والجهات القطاعية ومالكو الأرض	قائمة موحدة وخط أساس وملفات فرص تبين النواقص
من ٣١ إلى ٩٠ يوماً	تشغيل المندوبين المخولين، وإصدار قرارات معللة، ومعالجة التعطيل والشكاوى، وتحديد مسارات التمويل	رؤساء الجهات كل ضمن اختصاصه، والمصارف المشاركة	سجل مدد وقرارات، وعقبات حُلّت، وعقود وتمويل مثبتان
من ٩١ إلى ١٨٠ يوماً	متابعة التمويل والتنفيذ والخدمات، وفحص كلفة الحوافز، وتقييم التجربة	الجهات المتعاقدة ووزارتا المالية والتخطيط والجهات الرقابية	إنفاق فعلي، ونسب إنجاز موثقة، ومشروعات بدأت التشغيل حيث تسمح طبيعتها

يمكن اعتماد خفض وسيط زمن المعاملة بنسبة ٣٠٪ خلال التجربة هدفاً إدارياً أولاً، يُراجع بعد قياس خط الأساس. وهو هدف مقترح لا توقع مضمون. وينبغي نشر زمن أبطأ ١٠٪ من الطلبات أيضاً، حتى لا تخفي المعاملات السريعة ملفات بقيت معلقة. ويُقاس النجاح بمشروعات استمرت ووظائف دُفعت أجورها وقيمة أُضيفت، مع مقارنة النتائج بالكلفة العامة وبخط الأساس.

ولمنع تحول التجربة إلى مسار مميز لأصحاب العلاقات، تُنشر معايير الاختيار وأسباب القبول والاستبعاد، ويُتاح الاعتراض وتُراجع عينة من الملفات. وتظل مشروعات التمويل والخدمات الكبرى مرتبطة بتخصيصاتها وصلاحياتها ومددها الفنية؛ ثلاثة أشهر تكفي لاختبار تحسن الإجراءات وبدء إزالة العوائق، لكنها لا تكفي لاستكمال إصلاح القضاء والمصارف والبنية التحتية.

خامساً: القرار الذي تحتاجه القيادة

التقدم يتطلب قبولاً سياسياً بأن تكون الموافقات والأرض والعقود محكومة بقواعد قابلة للفحص. ستواجه هذه الخطوة مقاومة ممن يستفيد من الاستثناء والوساطة؛ ولهذا يجب أن تسري القواعد على المشروع المدعوم سياسياً كما تسري على المستثمر المستقل. ويحتاج الإصلاح إلى حماية الموظف الكفوء، وإظهار نتيجة ملموسة للمواطن، ومحاسبة التعطيل بالدليل.

وفي العراق فرص ومؤسسات وشركات قادرة على العمل. ويظهر إعلان مؤسسة التمويل الدولية في أيلول ٢٠٢٥ عن استثمارات وارتباطات جديدة بقيمة مليار دولار في قطاعات متعددة وجود اهتمام يمكن البناء عليه، مع التمييز بين الإعلان والالتزام والصرف والتنفيذ. (١٥)

رسالي إلى الدولة واضحة: اجعلوا الطريق القانوني معروفاً وقابلاً للإنجاز، واجعلوا كلفة مخالفته أعلى من منفعتها. أعطوا المستثمر أرضاً واضحة، وقراراً مسبباً، وخدمة يمكن الاعتماد عليها، وعقداً تحترمه المؤسسات، وطريقاً مشروعاً لاسترداد رأس ماله وعوائده. واطلبوا منه في المقابل تمويلاً حقيقياً وإفصاحاً والتزاماً بالعقد والضرائب وحقوق العاملين والبيئة.

بهذا المعنى، تكون الحلول سهلة على من يريد أن يعمل بصدق، ودقيقة في مساءلة من يقرر ومن ينفذ. وحين ينجح المشروع لأنه منتج وكفوء، تراجع الحاجة إلى الوسيط، وتتسع فرص الشباب، وتستعيد الدولة جزءاً أساسياً من ثقة المجتمع بها.

المراجع الأساسية

تستند المقالة إلى مصادر متاحة حتى ٨ تشرين الأول ٢٠٢٦. أرقام المسوح والتقارير مؤرخة بحسب فترتها، والبرنامج التنفيذي مقترح للسياسة العامة. جاءت مناسبة الكتابة من الإعلان المقدم عن يوم المستثمر العالمي، دون اعتماد تفاصيل الحضور والرعاية غير المتحقق منها في التحليل.

١. البنك الدولي، إطار الشراكة مع العراق للسنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٦، نُشر سنة ٢٠٢١، تشخيص الحوكمة والاقتصاد السياسي.
٢. توبي دودج وريناد منصور، تشاتام هاوس، الفساد المحمي سياسياً وعوائق الإصلاح في العراق، حزيران ٢٠٢١.
٣. منظمة الشفافية الدولية، العراق في مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٥، نُشرت نتائج المؤشر سنة ٢٠٢٦.
٤. البنك الدولي، مسح منشآت العراق ٢٠٢٢، المنهجية وملحق المؤشرات، الصفحتان ١١-١٢.
٥. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير مناخ الاستثمار في العراق ٢٠٢٤، النسخة الرسمية المؤرشفة.
٦. صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة للعراق ٢٠٢٥، تقرير الخبراء وملحق الحوكمة.
٧. هيئة الأوراق المالية، تقرير الفصل الثاني ٢٠٢٦، الصفحتان المطبوعتان ١-٢؛ الصفحتان ٥-٦ من ملف التقرير.
٨. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانونين ٢ لسنة ٢٠١٠ و ٥ لسنة ٢٠١٥، نسخة الهيئة الوطنية للاستثمار المنشورة على موقع هيئة استثمار الديوانية؛ الفصل السادس، المادتان ١٩-٢٠.
٩. مجموعة العمل المالي، الدول الخاضعة للمتابعة المعززة، ١٩ حزيران ٢٠٢٦، فقرة العراق وشرح معنى الإدراج.
١٠. البنك المركزي العراقي، اعتماد خطة العراق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ١٩ حزيران ٢٠٢٦.
١١. البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق، ٢٠٢٢.
١٢. لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، انضمام العراق إلى اتفاقية نيويورك، وموعد دخولها حيز النفاذ.
١٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتدى التحكيم التجاري ودعم بيئة الاستثمار في العراق، ٤ كانون الأول ٢٠٢٥.
١٤. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، دليل ضمان الاستثمار، طبعة ٢٠٢١، نطاق التغطيات والأهلية.
١٥. مؤسسة التمويل الدولية، عشرون عاماً من الشراكة في العراق وإعلان استثمارات جديدة، ١٣ أيلول ٢٠٢٥.